

الفساد: أسبابه، آثاره و استراتيجيات مكافحته - إشارة لحالة الجزائر -

ناجي بن حسين*

الملخص

يهدف هذا المقال دراسة وتحليل العوامل و الأسباب المشجعة لبروز ظاهرة الفساد بمختلف أشكالها و مظاهرها (الفساد الإداري و المالي و السياسي) وهذا من أجل معرفة أهم الاستراتيجيات المتبعة لمكافحتها. وقد توصلنا في دراستنا هذه إلى أنّ الفساد يُخلف آثارا مدمرة على اقتصاديات البلدان النامية، إذ أنه يعيق تحقيق النمو و تطور الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي على حد سواء، لذلك فإن مكافحته تعتبر تحديا رئيسيا لبلد مثل الجزائر من أجل تحسين مناخ الاستثمار و إنجاح برنامج الإصلاحات الاقتصادية و تحقيق أهداف برنامج دعم النمو الاقتصادي.

Résumé

L'objectif de cet article est d'étudier le phénomène de la corruption et d'analyser les facteurs qui encouragent l'émergence de la corruption dans toutes ses formes (administratives, politiques, financières, etc.). Nous essayons de montrer les effets désastreux de ce phénomène sur l'économie des pays en développement. En effet la corruption constitue une entrave majeure pour la croissance économique et le développement de l'investissement privé national et étranger. Dès lors, la lutte contre ce phénomène constitue un défi majeur pour les pays en voie de développement. L'Algérie concernée aussi par ce phénomène doit lutter contre la corruption pour améliorer son climat d'investissement, réussir son programme des réformes économiques et atteindre les objectifs du programme de soutien à la croissance économique.

المقدمة

شهدت السنوات القليلة الماضية اعترافا متناميا بمشكلة الفساد والتصدي لمناقشتها ولقت اهتماما متجددا من الباحثين وصانعي السياسات على السواء، و تأسست العديد من الهيئات الوطنية و الدولية لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة على البنيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدول، و تبرز أهمية دراسة موضوع الفساد نظرا لدرجة اتساعه و شموليته، فهو

*أستاذ مساعد مكلف بالدروس، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة.
*أستاذ مكلف بالبحث بمخبر المغرب الكبير الاقتصاد و المجتمع، عضو فرقة بحث حول الحد من الفساد: دراسة بعض التجارب . البريد الإلكتروني: nadji.benhassine@yahoo.fr

يمس الاقتصاديات المتقدمة و النامية على حد سواء، فقد قدر البنك الدولي أن حجم الفساد العالمي يتجاوز مبلغ 80 مليار دولار أمريكي سنويا، و قد أظهر استبيان أجراه البنك الدولي مؤخرا بين 150 من المسؤولين الرسميين رفيعي المستوى و الأفراد البارزين في المجتمع المدني في أكثر من 60 دولة نامية على أن فساد القطاع العام يعتبر من أشد العقبات التي تواجه التنمية و النمو في بلدانهم و يعتبر من المعوقات التي تضعف قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

انطلاقا من هذه المعطيات الأولية حول الفساد فإننا سنحاول من خلال هذا المقال، الذي يقوم على طرح منهجي متدرج، الإحاطة بأهم جوانب الموضوع، و ذلك من خلال ستة عناصر رئيسية، نتناول فيها أولا تحديد مفهوم الفساد و ذكر أهم أنواعه، ثم نستعرض في العنصر الثاني أهم الأسباب و العوامل التي تؤدي إلى اتساع دائرة الفساد و تشير في العنصر الموالي إلى أهم الآثار التي يُخلفها الفساد على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خاصة في البلدان النامية، و نسعى من خلال العنصر الرابع الإشارة إلى أهم و أخطر مجالات الفساد و أكثرها تأثيرا على الاستقرار المالي و الاجتماعي في الدول النامية، و المتمثلة في مشاريع البنية التحتية و الإنشاءات و الفساد المرتبط بالمجال الصحي. و نتناول في العنصر الخامس أهم السياسات و الاستراتيجيات المقترحة للحد من ظاهرة الفساد، مع الإشارة إلى شروط تحقيق الإدارة الرشيدة باعتبارها نقيضا للإدارة الفاسدة. العنصر الأخير من هذه الدراسة نتناول فيه قضية الفساد في الجزائر من خلال الإشارة إلى انطباعات المنظمات الدولية لمكافحة الفساد و رجال الأعمال (منظمة الشفافية الدولية، البنك الدولي...) حول مستوى تفشي هذه الظاهرة في الجزائر، كما أننا نقوم بتقييم السياسة الحكومية المنتهجة للحد من هذه الظاهرة.

أولا: تعريف الفساد و أنواعه

يجب أن تبدأ أي مناقشة لقضية الفساد بتعريف الفساد حيث أن أصدق تعريف للفساد هو التعريف الذي ورد في موسوعة العلوم الاجتماعية "الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة". ويشتمل ذلك بوضوح على جميع أنواع رشاوى المسؤولين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوى التي تحدث فيما بين القطاع الخاص،⁽¹⁾ إلا أن لمصطلح الفساد معان عديدة، و في أوسع الصور يمكن القول بأن الفساد يتمثل في سوء استخدام المنصب لغايات شخصية، و يشمل ذلك الرشوة و الابتزاز، و في هذه الحالة يدخل في العملية طرفان أو أكثر. و قد يكون الفساد فرديا في حالة الأعمال المحظورة التي يستطيع المسؤول الرسمي القيام بها بمفرده، و من بينها الاحتيال، الاختلاس و المحسوبية واستغلال النفوذ... الخ. وعليه فإن الفساد يشمل من حيث مظهره عدة أنواع منها السياسي و المالي و الإداري.

مظاهر الفساد و أنواعه

- الفساد السياسي : تتمثل مظاهر الفساد السياسي في الحكم الشمولي الفاسد وفقدان الديمقراطية وانعدام المشاركة وفساد الحكام وتفشي المحسوبية.

- الفساد المالي: تشير مظاهر الفساد المالي إلى مخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، أو مخالفة القواعد والأحكام الخاصة بطبيعة عمل كل إدارة أو مؤسسة، أو مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، كالجهاز المركزي للرقابة المالية، المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات.

و تتجلى مظاهر الفساد المالي في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي، وتخصيص الأراضي والمحابة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية وإعادة تحويل المعونات الأجنبية للحسابات الخاصة وقروض المجاملة التي تمنح بدون ضمانات وعمولات عقود البنية التحتية والعمولات والإتاوات المحصلة بحكم المناصب وظاهرة الإسراف في استخدام المال العام.⁽²⁾

- الفساد الإداري: تشير مظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية إلى تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته.

كما يمكن تمييز حالتين من الفساد، الأولى عندما يتم تنفيذ و تقديم الخدمات المشروعة، أي عندما يقوم الموظف بقبض رشوة من أجل القيام بمهامه العادية المكلف بأدائها. أما الحالة الأخرى، فهي عند قيام الموظف بتأمين خدمات يمنعها القانون، كتسريب معلومات سرية أو إعطاء تراخيص غير مبررة. و يقسم الفساد إلى نوعين⁽³⁾:

- **الفساد الصغير**: الذي يتمثل بالرشاوي الصغيرة المنتشرة لدى صغار الموظفين والمسؤولين الحكوميين ذوي الأجور المحدودة من أجل زيادة دخلهم.

- **الفساد الكبير**: عندما يقوم كبار المسؤولين بخصوصة الأصول العامة لحسابهم الخاص و اختلاس الأموال العامة و الدخول في رشاوى الصفقات التي تتضمن مبالغ مالية و صفقات و عقود كبيرة.

رغم اختلاف النوعين إلا أن كلاهما خطر يجب الحد منه و محاربتة. و من أهم مظاهر الفساد نجد⁽⁴⁾:

- التهرب الضريبي.
- خوصصة الأراضي من خلال قرارات إدارية علوية، تأخذ شكل العطايا، لتستخدم في ما بعد في المضاربات العقارية.
- المحابة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية الكبرى.
- قروض المجاملة التي تمنحها المصارف بدون ضمانات جدية لكبار رجال الأعمال.
- عمولات عقود البنية التحتية والصفقات الكبرى.

- العمولات والإتاوات التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب أو الاتجار بالوظيفة العامة (ربيع المنصب). - رشوة رجال الصحافة والنيابة والقضاء وجهات الأمن (عن طريق الرشوة النقدية والعينية وغيرها من المدفوعات الخفية) لتسهيل مصالح غير مشروعة والحصول على امتيازات خاصة.

إن تحليل الفساد و التنظير له و خصوصا على المستوى الاقتصادي، أمر حديث العهد و يستدعي اللجوء إلى فروع من الاقتصاد ما زالت في طور التكوين، منها: نظريات الربيع و اقتصاد الجريمة و اقتصاد البيروقراطية و الصفقات السياسية و اقتصاد المعاملات و العقود و نظرية الشبكات. و في هذا الصدد هناك أسئلة متعددة تطرح نفسها كلما اهتم البحث بمظاهر الفساد و تجلياته و هي البحث في مسبباته انعكاساته و أساليب الحد منه.

ثانيا : أسباب الفساد و عوامل انتشاره

تتعدد أسباب انتشار الفساد و تختلف من بلد لآخر، غير أن الأبحاث في هذا المجال تشير إلى أن انتشار الفساد يزداد عند توفر الظروف العامة التي تسمح له بالانتشار و النقشي، حيث يحدث الفساد عند خطوط التماس ما بين القطاعين العام و الخاص، فكلما كان لدى مسؤول عام سلطة استثنائية في توزيع منفعة أو تكلفة ما على القطاع الخاص، فإن حوافز الرشوة تتولد.⁽⁵⁾ و يمكن تقسيم أسباب الفساد إلى أسباب مباشرة و غير مباشرة.

الأسباب المباشرة

- سيادة بعض القوانين و الصلاحيات التي تمنح مسؤوليات و صلاحيات مباشرة لموظفي القطاع العام لإقرار بعض الخدمات العامة أو سن قوانين و تشريعات معينة، خاصة فيما يتعلق بإعطاء التراخيص و مختلف الوثائق الرسمية. فالمنصب الإداري يعطي صاحبه درجات متباينة من السيطرة على الأنشطة الحكومية مثل العقود والصفقات الإدارية و الحوافز و الامتيازات الضريبية، و القرارات الإدارية... إلخ. إن مثل هذه الأدوات اللانهائية تعري بالفساد خاصة مع قصور نظام المحاسبة و التدقيق (Audit).
- عدم وضوح النظام الضريبي و عدم كفاية شفافية القوانين و الإجراءات الضريبية، إضافة لإعطاء صلاحيات كبيرة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة.
- ضخامة حجم بعض المشاريع الحكومية و خاصة تلك التي تتطلب نفقات و مصاريف كبيرة تعري الموظفين الطامعين إلى جني أرباح طائلة.

الأسباب غير المباشرة

- انخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميين يعزز انتشار الفساد، إذ يقوم بعض الموظفين بقبول الرشاوى لزيادة رواتبهم المتدنية و تأمين دخل إضافي.

- عدم استقرار البيئة القانونية و التشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية
 - عدم شفافية القوانين و التشريعات المتعلقة بالفساد
 - العلاقات الاجتماعية والمحابة، ففي المجتمعات ذات العلاقات المترابطة والتي تمتلك منظومة اجتماعية قوية يستحيل استقلال المؤسسات والتميز بينها وبين الأشخاص. و في هذا الصدد يرى "تانزي 1994" بأن من الأرجح أن يقدم المسؤولون العموميون مجاملات لأصدقائهم و أقرابهم في المجتمعات التي تتصف العلاقات فيها بالطابع الشخصي إلى حد كبير.⁽⁶⁾
 - إجراءات التعاقد و الخصخصة الحكومية غير الكفوة، فالتغيرات التي تحدث في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال و في العديد من البلدان النامية التي تجري إصلاحات هيكلية، تخلق ظروفًا توجد فيها، على الأجل القصير، إمكانيات كثيرة للفساد على نطاق كبير، و هذا ما يعطي سمعة سيئة للإصلاحات السوقية. غير أن التغيرات التي تحدث هي التي ستعمل على تقليل فرص الفساد على الأجل الطويل.
- عوامل انتشار الفساد:** هناك العديد من العوامل التي تخلق ظروفًا مساعدة على انتشار الفساد يمكن تلخيص أهم هذه العوامل في النقاط الخمس التالية:⁽⁷⁾
- 1) غياب دولة المؤسسات، أو ضعف السلطة.
 - 2) غياب الديمقراطية والحريّة والمشاركة.
 - 3) غياب القانون والتشريعات و ضمانات حقوق الإنسان.
 - 4) عدم استقلالية القضاء.
 - 5) قلة الوعي وعدم معرفة الآليات والحسابات والقوانين والنظم الإدارية.
- كما أننا يمكن الإشارة إلى أن السياسة الحكومة لها دور كبير في بروز مسببات الفساد، فالسياسة التجارية الحمائية و تحديد الأسعار و التحكم في أسعار الصرف تؤدي إلى وجود وضعية ريع، و تخلق الاحتكار والندرة، و في ظل عدم فعالية نظام الحكم تزداد مساحة الفساد و يصعب التحكم فيه، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث عدة آثار سلبية اقتصادية و سياسة و اجتماعية.

ثالثًا: آثار الفساد على التنمية الاقتصادية المستدامة

من المنظار الاقتصادي البحث، يعد الفساد هدرًا للموارد التي تنسم بالندرة، و بخاصة في البلدان النامية. و من المنظار التنموي، يعطل الفساد فرص التراكم الاستثماري المنتج في الأصول البشرية و المادية و يقوي من قيم و سلوك الربح السريع من خلال توظيف الربح على الحظوة من وجهي القوة (السلطة و الثروة) بدلًا من العمل المنتج المحقق للمصلحة العامة.⁽⁸⁾

فالفساد يشكل أخطر معاكس لعملية التنمية حيث يؤدي إلى استنزاف الموارد، ويؤدي إلى وقوع اختلالات في البنى الأساسية التي تتركز عليها عملية التنمية. و تختلف آثار الفساد باختلاف مستويات التنمية الاقتصادية، فهو لا يخلف نفس الآثار في البلدان المتقدمة و البلدان

النامية، و قد اختلفت النظريات الاقتصادية في دراستها لأثر الفساد على البلدان النامية، إذ أشارت بعض النظريات إلى أن الفساد قد يحقق بعض الآثار الإيجابية، و أطلق أصحاب هذا الطرح على نظريتهم اسم نظرية الفساد المنتج أو النظرية البنوية (Structralist Theory) و تشير النظرية إلى ضرورة وجود قدر من الفساد في المجتمعات المتخلفة لتذليل بعض الصعاب والمعوقات الإدارية حتى تخرج بعض القرارات والمشروعات للنور والى حيز التنفيذ من دون إبطاء يضر بالإنتاج والاستثمار. و يعتقد هؤلاء بأن وجود قدر من الفساد قد يكون محبذ لسببين (Leff 1964)، أولاً لأنه يمثل علاوة (عمولة) للموظف الذي أنجز مهمة ما، و الرشوة التي تحصل عليها هذا الأخير تدفعه للعمل أكثر، و السبب الثاني هو أن الرشوة تسمح للمقاولين من تجنب الإجراءات الإدارية البيروقراطية (Bandhan) (1997)⁹، ففي نظر هؤلاء فالفساد في البلدان النامية التي تعاني من العديد من الاختلالات يمكن أن تزيد من الفعالية الاقتصادية، و يؤكد هذا الطرح المفكر العالمي صموئيل هنتينغتون (S. Huntington) إذ يرى بأن الفساد (خصوصاً في دول الجنوب) له أثر إيجابي لمساهمته في اندماج فئات المجتمع وشرائه، وتحقيقه للاستقرار وتعجيله للنمو الاقتصادي والتطور. فالفساد وسيلة لتجاوز القوانين التقليدية والتنظيم البيروقراطي الذي يعوق التقدم الاقتصادي. (10)

ويذهب هنتينغتون في توصيفه المناصر للفساد إلى الاسترشاد برأي أحد الكتاب المطلعين على الحالة الهندية الذي يرى بأن العديد من النشاطات الاقتصادية في الهند كانت ستصاب بالشلل لولا المرونة التي تضيفها (العمولة أو البقشيش) على النظام الإداري المعقد والجامد. ثم يضيف هنتينغتون لما مؤداه أن القليل من الفساد يسهم في إدخال بعض التحسينات على المجتمع التقليدي. لكنه برغم كل نظريته المناصرة للفساد يعود (هنتينغتون) ليقول: إن المجتمع الذي نقشى فيه الفساد يكون غير قابل لأن يتحسن بتفاقمه. "مما يدل على أن الفساد أينما يحل يوجد معه الخراب حتى عند المناصرين له الذين يعتقدون أن القليل منه يصلح الأمر"⁽¹¹⁾.

بعد تقديم هذا الطرح نرى بأن الوقائع المعيشية للبلدان النامية تدحض هذه الآراء، و تؤكد أن المحصلة العامة للفساد مدمرة، حتى وإن تحققت بعض الآثار الإيجابية الهامشية، فالفساد يؤثر تأثيراً سلبياً على الفرد و المجتمع و استقرار النظام الاقتصادي و الاجتماعي ككل، فبالنسبة لأفراد المجتمع فإنه يؤدي إلى سوء توزيع الدخل و الثروة في المجتمع مما يؤدي إلى زيادة حدة الاستقطاب الاجتماعي من خلال تدهور الدخل الأمر الذي يقلل الكفاءة المجتمعية، و يتسبب الفساد بالفقر ويخلق العوائق أمام التغلب عليه، فالفقراء هم أكثر من يتضرر نتيجة للفساد، فخيرتهم أقل لمواجهة العقبات أمام حصولهم على الخدمات العامة الأساسية و غيرها من الموارد. و تجدر الإشارة إلى أن برامج مكافحة الفقر تتضرر كثيراً بسبب الفسادو بالتالي تفقد فعاليتها.⁽¹²⁾

وبناء على ذلك وللربط ما بين موضوع التنمية و الفساد، فقد بات من الواضح أن الفساد سواء أكان سياسياً أم اقتصادياً أم إدارياً له الأثر الكبير على التنمية بكل أبعادها وما يشكله من عائق مهم عليها.

تأثير الفساد على النمو و التنمية الاقتصادية

حسب البنك الدولي⁽¹³⁾ يوجد ترابط كبير بين النمو الاقتصادي و الفساد، فوجود مستوى عالي من الفساد يرافقه مستوى ضعيف من الاستثمار الخاص و العمومي، مما يعني أن الفساد يعيق التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، إذ تفضل بعض البلدان الفقيرة الاستثمار في المشاريع الكبرى (البنية التحتية) و عقود التسلح (المتسترة وراء السرية) حيث توجد فرص الفساد كبيرة، و في هذه الحالة فإن التكاليف الاجتماعية للفساد تكون كبيرة، فالفساد يؤدي إلى إضعاف الإنتاجية، و يشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي من خلال تحريف أغراض الإنفاق العام و تفويض الكفاءة و إعاقة الاستثمار و النمو. كما أن الفساد يحبط جهود القطاع الخاص للاستفادة من فرص الأعمال، و يقوّض الفساد التنافس الاقتصادي و يعطل فرص التنمية⁽¹⁴⁾، ذلك أن الفساد يؤثر على أداء القطاعات الاقتصادية و يخلق أبعاداً اجتماعية

لا يستهان بها، و قد أظهرت الأبحاث في هذا المجال أنه يضعف النمو الاقتصادي، إلا أن الواقع أكد على أن بعض بلدان العالم التي يزعم بأنها فاسدة جدا شهدت مستويات عالية من النمو الاقتصادي، كما هو الشأن في أندونيسيا و تايلاندا و كوريا الذي تزامن الفساد فيها و النمو، و لتحليل هذا الطرح يرى بعض الاقتصاديين⁽¹⁵⁾ بأن هذه البلدان الفاسدة بشكل منهجي، و التي شهدت رغماً عن ذلك نمواً اقتصادياً مرضياً، تخاطر أولاً بأن تعوص في دوامة نزولية، فبوسع الفساد أن يتغذى على النمو نفسه لكي يفرز عوائد غير قانونية أعلى حتى يتقوض النمو، و ثانياً لا يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الوحيد الجدير بالسعي من أجله، و يميل الفساد أيضاً إلى تشويه تخصيص المنافع الاقتصادية، و يفضي إلى توزيع أقل إنصافاً للدخل.

تأثير الفساد على الاستثمار و الإنفاق العمومي

يؤثر الفساد على استقرار و ملاءمة مناخ الاستثمار و يزيد من تكلفة المشاريع و يضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية و الأجنبية و خاصة عندما تطلب الرشاوي من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيباً من عائد الاستثمار. و في هذا الصدد يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة و بشكل خاص معيقة للاستثمار. و مع ازدياد الفساد يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشاوي و العمولات إلى التكاليف، مما يرفع من التكلفة الإجمالية للمشروع و يخفض العائد من الاستثمار، فالفساد يميل إلى تضخيم الاستثمارات العامة، في الوقت الذي يخفض فيه

الاستثمار الخاص، و مع ذلك فالزيادة في الاستثمار العام تعتبر في الحقيقة مبلغا محولا إلى من لهم سلطة اتخاذ القرارات (16) ، غير أن هذه الزيادة في التكلفة لا تعتبر بأى حال من الأحوال الجانب الأكثر جدية بين الجوانب الأخرى للفساد، فعندما يكون احتمال الحصول على مكاسب شخصية عنصرا من العناصر، يتحول سريعا ليحتل مكانة العنصر الأوحد الهام في المعاملة، مع إزاحة عناصر التكلفة والنوعية وموعد وكيفية التوريد وجميع الاعتبارات القانونية الأخرى جانبا عند الموافقة على منح العقود. وينتج عن ذلك اختيار موردين غير مناسبين و/أو مقاولين غير ملائمين بالإضافة إلى شراء السلع غير المناسبة. ونتيجة لهذا النوع من اتخاذ القرار، يتم إعطاء أولوية للتوريدات والمشروعات غير الضرورية على حساب الأولويات الوطنية الهامة بدون سبب إلا من أجل تمكين متخذي القرار الحكوميين من الحصول على رشاوى ضخمة، كما أن الفساد يؤثر على روح المبادرة و الابتكار و يضعف الجهود لإقامة مشاريع استثمارية جديدة.

إضافة إلى ذلك، يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي، إذ بيدد السياسيون و المسؤولون المرتشون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوي كبيرة، و يلاحظ أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر الفساد فيها تنفق أقل على الخدمات الأساسية مثل التعليم و الصحة، و تتجه إلى الإنفاق بشكل كبير على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة. (17) يؤثر الفساد تأثيرا سلبيا على المبادلات الدولية (18)، فالفساد يقلل من حالة عدم اليقين و يؤدي إلى ارتفاع التكاليف للشركات، فالفساد يفسد السوق و يجعل المنافسة غير عادلة، فالمؤسسات التي تتحكم في الفساد ليست بالضرورة هي المؤسسات التي تحقق النجاح.

الفساد ، التضخم و التنمية البشرية...

إن التحليل السابق يؤكد على أن الفساد يخلق تكلفة زائدة، فمثلا قيام أحد المستوردين بدفع رشوة لموظفي الجمارك من أجل تسهيل إتمام الإجراءات الجمركية ينتج عنه تكلفة إضافية يُحمّلها لسعر السلع المستوردة مما يؤدي إلى ارتفاع عام في الأسعار (حدوث التضخم)، فالموظف يخلق حالة (ندرة اصطناعية) فالرشوة في هذه الحالة تلعب نفس الدور و لها نفس الأثر الذي تخلقه الرسوم مع وجود فارق مهم بينهما، هو أن مبلغ الرشوة يذهب إلى جيب الموظف المرتشي بينما مبلغ الرسم يتجه إلى زيادة إيرادات الخزينة العمومية.

إلا أنه ليس كل أنواع الرشوة تؤدي إلى حدوث التضخم، ففي حالة كون الرشوة تؤدي إلى عدم دفع الرسوم الجمركية مثلا أو الضرائب فقد تنعكس على الأسعار (لأنها تخفض التكاليف) و في هذه الحالة يكون لها أثر يشبه أثر الإعانات يقتسمها الراشي و المرتشي على حساب إيرادات الدولة.

إن المحصلة التي نصل إليها في نهاية هذا التحليل لآثار الفساد هي التأكيد على أن مفهوم الفساد نقيض لمفهوم التنمية البشرية المستدامة، فالفساد يؤثر سلبا على دخل الفرد و يعيق النمو الاقتصادي من خلال تشجيعه للأنشطة الطفيلية، و يؤثر كذلك على تدهور البيئة إذ أن الفساد قد يؤدي إلى إضعاف صرامة قوانين حماية البيئة أو فعالية تطبيق القوانين الأمر الذي يؤدي

إلى استمرار عمليات التلويث الصناعي⁽¹⁹⁾، كما أن انتشار الفساد دليل على عدم تحقق الحكم الجيد و غياب الشفافية في إدارة الشأن العام.

رابعاً: أهم مجالات انتشار الفساد: عقود الإنشاءات و البنية التحتية و الفساد في ميدان الصحة

أ . الفساد في قطاع الإنشاءات: مستوى و طبيعة المشكلة

لقد كشف تقرير منظمة الشفافية العالمي لسنة 2005⁽²⁰⁾ من خلال عمليات المسح و بشكل متكرر، على أن حجم الفساد في مجال الإنشاءات هو أكبر مما هو عليه الحال في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، و يمكن التعرف على مستوى الفساد في هذا القطاع من خلال حجمه و تنوعه، فهو يقدر بحوالي 3200 مليار دولار سنوياً، و يؤثر الفساد سلباً على مصالح القطاع العام و الخاص على حد سواء، و في هذا الصدد يقول رئيس منظمة الشفافية الدولية في تقديمه للتقرير السنوي حول الفساد لسنة 2005 بأن الفساد في الإجراءات المتبعة لاختيار العقود تبقي الدول النامية مثقلة بأعباء بنية تحتية غير مطابقة للمواصفات و المقاييس و تزيد من ديونها الخارجية. و قد لا تخلو أي مرحلة من مراحل الإنشاءات من وجود ممارسات الفساد فيها، فقد تبدأ بواعث الفساد في بعض المشاريع حتى قبل انتهاء مرحلة التخطيط للمشروع، كذلك فإن إجراءات منح عقود الإنشاءات للمشاريع و إجراءات الصيانة التي تأتي بعد الإنتهاء من المشروع كلتاها معرضتان لعمليات الفساد كذلك.

إن قطاع الإنشاءات المتعلقة بالبناء و الهياكل القاعدية (إنشاء الطرق، الجسور، الاتصالات... الخ) يتميز بعض الخصائص تجعله أكثر عرضة لممارسات الفساد أكثر من القطاعات الأخرى مثل: المنافسة الكبيرة للحصول على العقود و حاجة المشروع للموافقات و المصادقات عبر مستويات رسمية كثيرة، و كون بعض المشاريع فريدة من نوعها مما يجعل عملية مقارنة الأسعار أكثر صعوبة.

إن الفساد في قطاع الإنشاءات قد يؤدي إلى خسائر مباشرة في أرواح البشر، بسبب عدم مطابقة مشاريع البناء للمواصفات و المقاييس. و يتم الفساد في قطاع الإنشاءات من خلال التأثير على كيفية منح الصفقات العمومية، و الطريقة الأكثر مباشرة هي التأثير من أجل منح العقد للطرف المرغوب فيه من خلال مفاوضات مباشرة دون أي تنافس. فحتى في أنظمة المشتريات التي تقوم على إجراءات تنافسية هناك في العادة استثناءات تسمح بإجراء مفاوضات تنافسية أو صفقات تفاوضية من أي تنافس، إذ يبين هذا الاستثناء المنصوص عليه في القانون، الشروط التي تبرر إبرام الصفقة على هذا النحو أو توضح بوجه خاص الأسباب التي أدت إلى تطبيقه.⁽²¹⁾

و من أهم الطرق المستعملة في تفضيل منافس على آخر نكر العناصر التالية:

- اللجوء إلى إجراء الصفقات التفاوضية لمنح العقد مباشرة (العقد بالتراضي).

- الاعلان عن المناقصات العروض في صحف صغيرة غير مقروءة، و قدم يتم هذا الإجراء قصد الإستجابة لطلب نشر الإعلان في الصحف، مع أمل أن لا يراه أحد للحد من تدفقات الراغبين في التنافس، و تقديم العرض للمقاولين الذين تم الاتفاق معهم قبل ذلك.

- تقييد المنافسة من خلال فرض التأهيل المسبق غير الضروري أو غير الملائم، و من ثم السماح لشركات مختارة فقط من أن تتقدم للعرض، أما إذا تم تنفيذ التأهيل المسبق بطريقة صحيحة فمن شأن هذا الإجراء ضمان أن يكون المتنافسون ممن يملكون الخبرة و الإمكانيات المناسبة لتنفيذ متطلبات عقد من العقود، لكن إذا كانت المقاييس و المعايير للتأهيل غير دقيقة أو تعسفية، فهي يمكن أن تتحول إلى آلية لاستبعاد المتنافسين المؤهلين غير المرغوب فيهم من العمل.

- انتهاك سرية العروض: لا تتجح المناقصة التنافسية على العقود إلا إذا تمت المحافظة على سرية الأسعار المعروضة، إلى أن يحين موعد فتح العروض. و إحدى طرق تقرير النتيجة سلفا هي أن يقوم الموظف المسؤول على منح الصفقات بانتهاك سرية العروض فيسرب للطرف المفضل لديه معلومات عن الأسعار المقدمة من قبل المنافسين له لكي يقدم سعرا أقل. و هذه الطريقة يسهل التعامل بها إذا كان قانون الصفقات العمومية لا يسمح للمتنافسين بحضور فتح العروض.

ب . الفساد في مجال الصحة

نظرا لخطورة تفشي الفساد في المجال الصحي فقد تناول تقرير منظمة الشفافية الدولية في آخر تقرير له صدر سنة 2006 هذا المجال و خصص له عدة دراسات، فالفساد منتشر في مجال الصحة في البلدان المتقدمة و البلدان النامية على حد سواء، و هذا النوع من الفساد يمتع المواطنين البسطاء من العلاج و قد يهدد حياة الناس، فالفساد كما يقول رئيس منظمة الشفافية الدولية لا يملأ جيوب النخبة السياسية و المالية فقط، و لكنه يحرم الناس العاديين من خدمات مهمة مثل حصولهم على الدواء⁽²²⁾، إذ يؤدي إلى تردي الخدمات الصحية التي يستفيدون منها. و يتميز المجال الصحي بعدة خصائص تجعل كل الأنظمة الصحية معرضة للفساد سواء كانت قطاعات عمومية أو خاصة في البلدان الغنية أو الفقيرة. و تتمثل هذه الخصائص فيما يلي⁽²³⁾:

- تتميز الأنظمة الصحية بعدم تماثل المعلومات بين المتدخلين في النظام الصحي، فمهنيو الصحة يكونون أكثر إطلاعا على طبيعة الأمراض و المرضى من المرضى أنفسهم، و شركات صناعة الأدوية و المعدات الطبية تعلم أكثر حول خصائص منتجاتها من الموظفين المكلفين بالإفناق العام مما يتيح الفرصة لهذه الشركات بعرض أسعار مرتفعة جدا لا تعبر عن التكلفة الحقيقية لإنتاجها.

- يتميز تسيير و إدارة النظام الصحي بالتعقيد، و القرارات التي يتخذها المسير تتم عادة في ظل ظروف عدم التأكد، فالمسير لا يعلم بدقة عدد المرضى الذين سيستقبلهم مستقبلا و لا يستطيع أن يعلم بطبيعة الأمراض و بنوعية الأدوية الأكثر فعالية. و قد يكون خطر الفساد أكبر في حالة وجود ظروف إستعجالية (حدوث كوارث طبيعية مثلا، أو نتيجة الحروب)،

- إذ يتم التعاقد بسرعة دون القيام برقابة كافية حول صلاحيات الأدوية و المعدات التي يتم تسلمها.
- تعدد الأطراف المتدخلين في النظام الصحي يؤدي إلى قلة الشفافية ويزيد من احتمالات الفساد.
- و قد بين التقرير سالف الذكر أهم أشكال الفساد في المجال الصحي، نذكر بعضها فيما يلي:
- سرقة و تحويل أموال الصحة و الأدوية لغرض استعمالها في الأنشطة الخاصة لبعض ممارسي الصحة في القطاع العام.
- الفساد الذي يشمل أنظمة الدفع مثل تزوير وثائق التأمينات الاجتماعية و دفع الأموال لبعض المؤمنين غير المستحقين للتعويضات، الأمر الذي يتسبب في عجز كثير من صناديق الضمان الاجتماعي.
- التوجيه المتعسف للمرضى نحو العيادات الخاصة و القيام بإجراء تدخلات علاجية غير ضرورية من أجل مضاعفة الأتعاب المالية على المرضى.
- إن خطورة الفساد تكمن في اتساع دائرته و تنوع أساليبه و مجالاته، لذلك كان لزاما على المجتمعات (الحكومات، الجمعيات، الأفراد، المؤسسات...) العمل كل في مجاله لمكافحة هذه الظاهرة و الحد منها، و إتباع أفضل السبل الوقائية و الجزائية للتحكم فيها. هذا ما سنتناوله في العنصر الموالي.

خامسا: استراتيجيات و سياسات مكافحة الفساد

لم تبرز ضرورة مكافحة الفساد على المستوى العالمي إلا مع بداية التسعينات من القرن الماضي (بعد سنة 1990)، ففي السابق كانت بعض البلدان (فرنسا سنة 1977) المتقدمة تسمح لشركاتها بتقديم رشاي يتم تسميتها رسميا بالعمولات، إذا تم دفعها لموظف أجنبي في دولة أجنبية مهما كانت درجة هذا الموظف، و ذلك قصد الإطاحة بالمنافسين، مع قيام الإدارة الجبائية في بلد الراشي (فرنسا) بتنزيل قيمة الرشوة من المبالغ الخاضعة للضريبة. و قد اصطلح على تسمية هذه الأموال بالنفقات التجارية الاستثنائية (FCE)⁽²⁴⁾، وقصد مكافحة هذه الظاهرة وقَّعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) على اتفاقية لمكافحة الرشوة، دخلت حيز التنفيذ في منتصف ديسمبر 1998. كما نشطت المنظمات غير الحكومية لمواجهة تلك الظاهرة، فتم تأسيس "منظمة الشفافية" في برلين في سنة 1993 التي تعمل على كشف ممارسات الفساد و التوعية بضرورة مكافحته.

إن مسألة مكافحة الفساد ليست بالمسألة الهينة التي يمكن القيام بها بسهولة و بسرعة، بل إنها تتطلب عملا كبيرا و لا يمكن تحقيق نتائج فورية بل يجب وضع استراتيجية طويلة المدى تسمح بمواجهة نظامية متدرجة لهذا المشكل و يجب أن تحظى بدعم السلطات العمومية و القطاع الخاص و عموم المواطنين.

من خلال تطرقنا لأسباب الفساد وجدنا أنها ترتبط بالمنافع العامة المتاحة و السلطة الاستثنائية للمسؤولين و خطورة الثقافات الفاسدة و القوة التفاوضية النسبية للراشي و المرتشي، و عليه يمكن تصنيف استراتيجيات مناهضة الفساد بالمثل تحت العناوين التالية:⁽²⁵⁾

- تلك التي تقلل من المنافع الواقعة تحت سيطرة المسؤولين.
 - تلك التي تقلل من استنسابهم .
 - تلك التي تزيد من تكلفة الرشوة.
 - تلك التي تحد من القوة التفاوضية للمسؤولين.
- و من أجل مكافحة الفساد ترى بعض الدول أنه يتوجب العمل على وضع قانون صارم لمعاقبة الفساد و يرون بأنه كلما كان احتمال اكتشاف الفساد و المعاقبة عليه أكبر كلما كانت المنافع الفعلية المتاحة أقل فإذا ما كانت احتمالات الكشف و العقاب مرتفعة، فإما أن ينخفض المعروض من الرشوة أو أن ينخفض الطلب عليها إلى درجة الصفر. و يقترح بعض الخبراء رفع أجور الموظفين و إصلاح الخدمة المدنية و يعتقد البعض الآخر بأن إي إصلاح يزيد من القدرة التنافسية للاقتصاد يساعد على تقليل حوافز الفساد، و إصلاح الإدارة العامة للوظائف الحكومية له دور مهم في الحد من الفساد، و هذا ما أثبتته الشواهد الميدانية في بعض التجارب، ففي عملية إصلاح خدمات الجمارك في مطار ميكسيكو سيتي مثلا تم تخفيض عدد الخطوات في الإجراءات الجمركية من 16 خطوة إلى 3 خطوات و تم تهذيب الخدمات المتبقية لتخفيض التأخيرات، و قد كانت النتيجة تقليص حجم الفساد بقدر كبير، مع إضفاء قدر أكبر من الشفافية في التسيير العمومي. لكننا نرى أن مشكلة الفساد أكبر من أن نواجهها ببعض الإجراءات الخاصة، فمن الخطأ الافتراض بأن مجرد تغيير مستوى الأجور بدون تغيير أي شيء آخر كاف لتقليل الفساد، فإذا ما تم رفع الأجور و لكن استمر توزيع الوظائف على أساس المحاباة و المحسوبية، و بقي الأمن الوظيفي قائما مهما كانت الظروف، فإن رفع مستوى الأجور لن يفعل شيئا لتقليل الفساد.⁽²⁶⁾، و من المهم أيضا عند التماس القيام بإصلاح واقعي أن ندرك بأن المستوى الكفء للفساد مثله في ذلك مثل أي نشاط غير قانوني آخر، ليس منفصلا عن غيره، فالفساد رقابته مكلفة، و لا بد من الإصلاحات أن تأخذ في اعتبارها التكاليف الهامشية لاستراتيجيات مكافحة الفساد ، علاوة على فوائدها الهامشية، و فضلا عن ذلك فإن مكافحة الفساد ليست هدفا في حد ذاته ، فالنضال ضد الانحراف الوظيفي جزء من هدف أوسع نطاقا يتعلق بإيجاد حكومة أكثر فعالية، فالمصلحون ليسوا معنيين بالفساد في حد ذاته فحسب، و إنما بآثاره التشويهية على التنمية و المجتمع، و يُعدّ الفساد الواسع الانتشار علامة على حدوث خطأ ما في العلاقة
- ما بين الدولة و المجتمع. و في هذا السياق حددت منظمة الشفافية الدولية خمسة مجالات رئيسية لمكافحة الفساد هي إصلاح القيادة والبرامج العامة و إعادة التنظيم الحكومي و خلق الوعي العام بخطر الفساد و إنشاء مؤسسات لمكافحته. و يؤكد هذا الاتجاه البنك الدولي الذي

يرى أن المعالجة الناجعة للفساد في الدول النامية لا بد أن تستند، بعد الدراسة الوافية لظروف كل دولة، إلى مزيج من برامج الإصلاح السياسية و الاقتصادية و القانونية و الإدارية و الثقافية. و ذلك من خلال التركيز على الجوانب المباشرة و غير المباشرة للظاهرة و تتضمن إصلاح الخدمة العامة بزيادة الأجور و تقييد المحسوبية في التوظيف و الترقيّة، و استقلالية القضاء و الفصل الفعال بين السلطات لتعزيز مصداقية الدولة، و تقوية آليات الرصد و العقاب المتعلقة بعمليات الفساد مع ضمان التنفيذ الصارم لقانون العقوبات إضافة إلى تفعيل أداء الأجهزة التشريعية و الرقابية و مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة. و نوضح من خلال الجدول الموالي على أنّ هناك علاقة قوية بين درجة الفساد و نوعية الحكم في أي دولة، فكلما كان الفساد أكثر انتشاراً، كلما دلّ ذلك على وجود نظام سيء للحكم، و بالتالي فتختلف سياسة مكافحة الفساد في تحديد الأولويات من دولة لأخرى حسب اختلاف درجة الفساد المتفشى و مدى توفر الإدارة الرشيدة (good governance).

جدول (1) العلاقة بين الفساد و نوعية الحكم و تأثيرهما على تحديد سياسة مكافحة الفساد

أثر الفساد	نوعية الحكم	أولوية الجهود في مكافحة الفساد
مرتفع	سيء	إقامة دولة القانون، دعم المؤسسات المشاركة، التوعية بمسؤولية الفساد، وضع ميثاق المواطنة، الحد من تدخل الدولة، وضع إصلاحات.
متوسط	حسن	وضع سياسية لا مركزية و إصلاح السياسة الاقتصادية و التسيير العمومي.
ضعيف	جيد	وضع هيئات لمكافحة الفساد، دعم المسؤولية المالية ، تحسيس أكثر الجمهور و موظفي الدولة الالتزام بمحاربة هذه الظاهرة و التثهير بمعاينة ممارسات الفساد.

Source : Anwar Shah et Mark Schacter, « *Lutte contre la corruption : il faut rectifier le tir* », in : *finances et développement*, revue du FMI, décembre 2004, p.42

إن الفساد الواسع الانتشار عرض لمرض و ليس المرض نفسه، و لن يجدي القضاء على الفساد إذا ما كانت النتيجة قيام حكومة جامدة و غير متجاوبة و أتوقراطية و بدلا من ذلك ينبغي لاستراتيجيات مكافحة الفساد أن تسعى إلى تحسين كفاءة الحكومة و إنصافها و إلى تعزيز كفاءة القطاع الخاص. و كما أكد الخبير لدى البنك الدولي (D.Kaufmann) (27) بأن الإدارة الرشيدة و مكافحة الفساد يعبران عن شيء واحد، و لذلك يرى بأنه لا يمكن القضاء على الفساد من خلال مكافحة الفساد (الجانب القانوني فقط)، بل لا بدّ من تحسين عمل المؤسسات و تحقق الإدارة الرشيدة.

و تقضي الإدارة الرشيدة (تحقق دولة المؤسسات من خلال الفصل بين السلطات و التوازن بينها و تمثيل عامة الناس و الشفافية و الإفصاح و المساءلة و سيادة القانون و استقلال القضاء) على فرص الفساد، و تفتح من ثم أبواب التنمية البشرية المستدامة. و من أجل تحقيق الحاكمية (الإدارة الجيدة) يتطلب الأمر تضافر قطاعات مجتمعية ثلاث: (28)

1. الدولة: شاملة الحكومة و التنظيم التشريعي و القضاء.

2. المجتمع المدني بالمفهوم الواسع الذي يشمل المجتمعين المدني والسياسي بحسب التعريفات المعتادة، و يضم التنظيمات غير الحكومية و الاتحادات المهنية و النقابات و وسائل الإعلام و الأحزاب السياسية.
 3. القطاع الخاص (المهادف إلى الربح).
- و تقوم الحاكمة على مبادئ الشفافية و الإفصاح و المساءلة.

إن بناء استراتيجيات لمواجهة الفساد يقتضي خلق بيئة تتحقق فيها الشفافية و المساءلة، و تعزيز مجموعة من المفاهيم و النظم التي تكوّن العناصر الأساسية لهذه الاستراتيجيات. و يتطلب الأمر تعزيز أسس المحاسبة العمودية و الأفقية، و استخدام وسائل شاملة و متنوعة، سياسية و قانونية و جماهيرية و قيمة.

و تتمثل أهم مرتكزات إصلاح الدولة من أجل محاربة الفساد في النقاط التالية:

- تعزيز مفهوم الشفافية و الذي يتعلق بوضوح الأنظمة و الإجراءات داخل مؤسسات الدولة و في العلاقة بينها و بين المواطنين المنتفعين من خدماتها، و علنية الإجراءات و الغايات و الأهداف في عمل المؤسسة العامة.
- توسيع قاعدة المحاسبة الأفقية إلى الحد الذي لا تعود القوة في يد سلطة واحدة، و يصبح كل من يشغل منصبا عاما مسؤولا عن عمله على نحو منفصل في حلقة متصلة، بحيث يقوم كل طرف من أطرافها بدور الحارس و المحروس و المراقب و الرقيب، و يعني ذلك وضع نظام جديد يقوم على تعدد هيئات الرقابة و المحاسبة (البرلمان، هيئة الرقابة العامة، وسائل الإعلام الحرة، المحاكم، المدققون العامون، النقابات المهنية.. الخ) التي تحول دون إساءة استعمال السلطة.
- الإفصاح عن المعلومات و تعزيز حق المواطن في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة و عن الإجراءات و آليات تقديم الخدمة إلى المواطن، حتى لا تبقى هذه المعلومات وسيلة من وسائل الاستغلال لهؤلاء المواطنين.
- خلق الوعي العام بمواجهة الفساد و يتطلب بناء تحالف وطني لمواجهة الفساد و رفع الوعي لدى الجمهور بمخاطر الفساد و نتائجه المدمرة حتى يتم تجنيد أكبر قطاع ممكن من الجمهور لدعم جهود مكافحة الفساد. و تلعب جمعيات المجتمع المدني و وسائل الإعلام الحرة دورا كبيرا للقيام بهذه المهمة.
- الهيئات المستقلة لمكافحة الفساد: تمثل هيئات الرقابة الإدارية و المالية أو دواوين المحاسبة و هيئات تدقيق الحسابات و هيئات مكافحة الكسب غير المشروع ركائز مهمة في نظام محاربة الفساد، شرط أن تتمتع بالاستقلالية و المصداقية، و أن تعمل وفق صلاحيات واضحة و محددة بالقانون، و أن تبني استراتيجيات وطنية شاملة و دائمة لمكافحة الفساد، و تكون هيئات مكافحة الفساد فعالة في حالة البلدان التي تتميز بوجود حكم

جيد (استراليا، الشيلي) و إلا فلن تكون لها أية فعالية، بل قد تساهم هذه المؤسسات في زيادة الفساد، مثل ما حدث في بعض البلدان (مالاوي، كينيا، أوغندا، باكستان..)⁽²⁹⁾.

- دور المجتمع الدولي تلعب المؤسسات المالية وخاصة المؤسسات الدولية التي تمول مشروعات كبرى في الدول النامية دورا هاما. ولذلك تتزايد الحاجة إلى قيام تلك المؤسسات بدورها في التأكد من أن الاعتمادات المالية التي تقدمها للجهات الممنوحة يتم صرفها فعلا على الغرض المستهدف ولا تتبعثر بين موردين أو مقاولين فاسدين ومسؤولين حكوميين. وفي هذا الإطار يؤكد رئيس البنك الدولي على أن الدول المانحة لن تقدم دعما لمساعدات التنمية بصرف النظر عن مدى ضرورتها للدول النامية، إذا ثبت ضياع تلك المساعدات من جراء ممارسات الفساد.⁽³⁰⁾

و في نهاية هذا العنصر المتعلق باستراتيجيات مكافحة الفساد، ندرج فيما يلي إطارا يحتوي على مجموعة من الاقتراحات التي نرى أنها تسمح بالحد من الفساد المتعلق بالصفقات العمومية التي رأينا سابقا أنها تمثل أهم و أخطر مجالات الفساد و أكثرها تأثيرا على تعطيل التنمية الاقتصادية الشاملة.

أهم الاقتراحات للحد من الفساد في مجال الصفقات العمومية

- وضع إجراءات شفافة و سهلة و واضحة في مجال تنفيذ الصفقات العمومية.
- علنية فتح العروض.
- تقييم عروض الأسعار بصورة عادلة.
- التدقيق و الرقابة بعد منح الصفقات.
- الاحتفاظ بقائمة سوداء تضم الشركات التي هنالك دليل كاف على انخراطها بأفعال فساد و منعها من تقديم مناقصات للمشاريع العمومية لمدة معينة.
- الفضح العلني لممارسات الفساد في مجال الصفقات العمومية.
- يجب التسهيل على الشركات المتنافسة و الجمهور بشكل عام من الحصول على المعلومات حول جميع مراحل العقد بما يشمل معايير الاختيار و عملية التقييم و شروط الاختيار.
- يجب ضمان السرية الكاملة و عدم تزويد أي شركة من الشركات المتنافسة لمعلومات إضافية لوحدها و خصوصا تلك المتعلقة بشروط الاختيار.
- يجب منح الوقت الكافي للشركات المتنافسة للتحضير للمناقصة.
- يجب التأكد من أن الرقابة الداخلية و الخارجية و شركات التدقيق كلها مستقلة و نزيهة و إلزامها بنشر تقاريرها و تعميمها.
- مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمليات الرقابة المحايدة على طرقي العقد.

المصدر : من إعدادنا بالاعتماد على تقارير مختلفة لمنظمة الشفافية الدولية و البنك الدولي

من خلال دراستنا لظاهرة الفساد و معرفة أسبابها و أثارها و الإشارة إلى بعض السياسات المتبعة لمكافحة هذه الظاهرة، نتطرق فيما تبقى من هذه الدراسة إلى واقع هذه الظاهرة في الجزائر من خلال معرفة نظرة المجتمع الدولي و رجال الأعمال خاصة، و موقف السلطات العمومية في محاربتها للفساد.

سادسا: مؤشرات محاربة الفساد و الإدارة الرشيدة: حالة الجزائر

أ. مؤشر الشفافية و محاربة الفساد: تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد. يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات و مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، و نظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني. بالنظر لواقع الجزائر في محاربة الفساد من خلال الاعتماد على مؤشر الشفافية الدولية نجد أنها ما تزال مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في هذا المجال، و هو ما يعني في نظر واضعي هذا المؤشر و من يطلع عليه من رجال أعمال و مستثمرين أن النظام العام في الجزائر يشجع سيادة بيئة التقدير الشخصي و إقصاء المنافسة الشريفة و يمنع سيولة المعلومات. فقد تحصلت الجزائر وفقا لهذا المؤشر سنة 2004 على

41,9 نقطة متقدمة على وضعيتها سنة 2002 لكنها تبقى بعيدة على تونس مثلا بأكثر من 20 نقطة .

و تتراوح قيمة مؤشر الشفافية الدولية بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و 10 الذي يعني درجة شفافية عالية. فحسب العديد من التقارير الدولية و المنظمات غير الحكومية و حسب منظمة الشفافية الدولية نجد أن الجزائر توجد ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية و الحد من الفساد، إذ أن تقرير البنك الدولي لسنة 2002 حول الفساد قد وضع الجزائر في المرتبة 32 بينما نجد أن كل من تونس والمغرب في مرتبة أحسن حيث كانتا في المرتبتين 79 و 70 على التوالي.

و في سنة 2004 و حسب الترتيب الدولي لمنظمة الشفافية الدولية احتلت الجزائر المرتبة 97 بينما كانت كل من تونس و المغرب في وضع أحسن، المرتبتين 39 و 77 على التوالي.⁽³¹⁾
أنظر الجدول الموالي

جدول (2) مؤشر الشفافية و محاربة الفساد

مؤشر محاربة الفساد*		ترتيب الشفافية الدولية من 164 دولة		الدولة	
2004	2002	2006	2004	السنوات	
41,9	31,1	84	97	الجزائر	
64,5	70,4	51	39	تونس	
56,7	56,1	70	77	المغرب	

* يتراوح المؤشر بين صفر و 100 ، و كلم ارتفع رصيد المؤشر كل دلّ على محاربة الفساد و بالتالي وجود شفافية أكبر

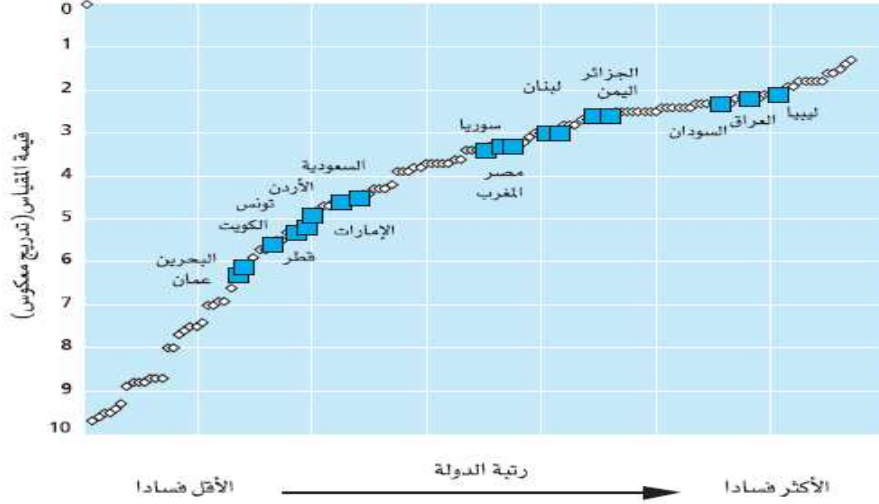
المصدر: نشرية ضمان الاستثمار، السنة الثانية و العشرون، العدد 1/2004 نقلا عن: www.heritage.org

تحصلت الجزائر حسب مؤشر الشفافية الدولية لسنة 2006 على 3.1 نقطة من 10، و يعتبر هذا تحسنا طفيفا مقارنة بما تم تسجيله سنة 2005 (2.8 نقطة) و سنة 2003 (2.6 نقطة) ، و سمحت هذه الدرجة للجزائر من الخروج من مجموعة المربع الأسود الذي يضم مجموعة البلدان الأكثر فسادا في العالم (البلدان التي تتحصل على أقل من 3 /10)، على الرغم من هذا التحسن ما تزال الجزائر من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد، فقد احتلت المرتبة 164/84 و تعتبر مرتبة متأخرة إذ أنها تقاسمت هذه المرتبة مع كل من مدغشقر و موريطانيا و بنما و رومانيا. كما أن الملاحظة التي أشارت إليها منظمة الشفافية الدولية من خلال فرعها بالجزائر³² هو أن أهم الشركاء التجاريين للجزائر لم يكونوا ضمن البلدان الأقل فسادا في العالم، فقد جاءت ألمانيا في المرتبة (16) و فرنسا (18) و الولايات المتحدة (20) و أسبانيا (23) و إيطاليا (45) و الصين (70) و لم تتعامل الجزائر مع أقل الدول فسادا . إلا أننا

نرى أنّ طبيعة العلاقات التاريخية و الجغرافية و الهيكل السلعي للتجارة الخارجية هو الذي جعل من البلدان الأولى أهم شركاء للجزائر، و ليس لأنها دول ينتشر فيها الفساد.

و يظهر الشكل الموالي موقع الجزائر ضمن مؤشر الانطباع عن الفساد في البلدان العربية.

الشكل (1) مقياس الانطباع عن الفساد في البلدان العربية سنة 2003



المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2004، نحو الحرية في الوطن العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، الأردن، 2005، ص 128.

بالإضافة إلى مؤشرات الشفافية و النظرة للفساد السالفة الذكر، توجد دراسات أخرى تؤكد على أنّ تفشي الفساد يعتبر من بين أهم العوائق التي تعترض الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي، حيث أنّ الدراسة التي قام بها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر و التي شملت 562 مؤسسة خاصة وطنية و أجنبية⁽³³⁾، أكدّ فيها رؤساء المؤسسات الذين تم استجوابهم بأن الفساد يعتبر من بين العوائق الأولى للاستثمار بالإضافة للعائق المالي (الوصول للقروض) و مشكلة الحصول على العقار الصناعي و تفشي الاقتصاد غير الرسمي، و قدّر البنك الدولي أنّ المؤسسات تنفق حوالي 6% من رقم أعمالها على الفساد (الرشوة)، و هو ما يؤكد ضرورة القيام بإصلاحات جذرية لمكافحة هذه الظاهرة السلبية، و لن يتحقق ذلك إلا بتحسين مؤشرات الإدارة الرشيدة.

ب . مؤشرات الإدارة الرشيدة

تؤكد العديد من الدراسات مثل دراسة (Wheer et Mody 1992) على أهمية تواجد مؤسسات فعالة تتعدّم فيها ممارسات الفساد و تعمل وفقا لسلطة القانون، كما قام (Wei

(1997) بدراسة العلاقة بين IDE و عمل المؤسسات و توصل إلى أن الفساد يمثل عائقا أما IDE و هو ما أكده (Daude 2001) . (34)

و لقد أشار (Kaufman1999) إلى أهمية الاستقرار السياسي و غياب الجريمة و فعالية الحكومة و سلطة القانون، و أكد على أن العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي تؤثر كذلك على الاستثمار المحلي، فوجود مؤسسات فعالة من شأنه تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي و خلق الظروف المثلى للاستثمار المحلي.

و تشير مختلف الدراسات الحديثة الصادرة عن المؤسسات و المنظمات الدولية وجود ترابط كبير بين أساليب إدارة الحكم و تحقيق التنمية في البلدان النامية، فكما تميزت السياسات العامة بجودة مؤسساتها العامة و بقدر كبير في الحريات السياسية و الاقتصادية و محاربة الفساد و توسيع المشاركة السياسية كلما انعكس ذلك إيجابا على التنمية الاقتصادية و ساعد على تحسين صورة البلد لجذب الاستثمار الأجنبي. (35)

و قصد معرفة موقع الجزائر ضمن أهم مؤشرات الحاكمة (36) نورد في الجدول الموالي ترتيبها في بعض من المؤشرات الدولية المختارة مع مقارنتها بالمغرب و تونس لتحديد الوضعية التي تحتلها الجزائر في الترتيب العالمي.

جدول (3) مؤشرات الإدارة السليمة (الرشيدة)

المؤشر الدولة	لمشاركة السياسية و المساءلة		الاستقرار السياسي		مؤشر فعالية الحكومية	
	التقييم	2004	2002	التقييم	2004	2002
الجزائر	ضعيف	23,8	7,6	8,3	ضعيف جدا	28,9
تونس	ضعيف	17,5	54,6	51,9	جيد	73,6
المغرب	متوسط	32,5	38,9	39,8	متوسط	62,2

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية سنة 2004، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،

الكويت، 2004، ص ص 118-120

• دليل المؤشر: تتراوح قيمة المؤشر بين (صفر) و 100% (النسبة المئوية مقارنة وتأشيرية و ليست مطلقة)

أعلى من 75 % وضع مقارن ممتاز، أعلى من 50 % وضع مقارن جيد، أعلى من 25 % وضع مقارن متوسط، أعلى من 10% وضع مقارن ضعيف، أقل من 10 % وضع مقارن ضعيف جدا.

من خلال تفحصنا للبيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نظرة المؤسسات و المنظمات الدولية للجزائر هي نظرة سلبية و أنها ذات أداء ضعيف أو في أحسن الأحوال هي في وضعية متوسطة، و على الرغم من التحفظات التي يمكن أن نضعها على هذه البيانات و التي لا تبرز مستوى الجهود المبذولة رسميا لتحسين هذه الصورة، فإننا يمكن أن نؤكد أن نشر مثل هذه البيانات كان له التأثير المباشر على إجماع عدد كبير من المستثمرين عن الاستثمار في الجزائر و تفضيل البلدان الأخرى ذات الدرجات الجيدة.

تقييم الإطار القانوني لمحاربة الفساد في الجزائر

قامت السلطات الجزائرية خلال السنوات الأخيرة بتعديل و تكييف منظومتها القانونية من أجل مكافحة ظاهرة الفساد، و هذا قصد تحسين الصورة السيئة عن بيئة الأعمال و تشجيع الاستثمار.

لقد وقعت الجزائر على الاتفاقية الإفريقية للوقاية و مكافحة الفساد (ديسمبر 2003 لم يتم المصادقة عليها بعد) ، و صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد (أوت 2004) كما صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة (أكتوبر 2004)³⁷. إن إصدار القانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته⁽³⁸⁾ يعتبر تنويجا لإجراءات مطابقة القانون الجزائري مع مضمون اتفاقية الأمم المتحدة التي صادقت عليها الجزائر في سنة 2004، و يحتوي هذا القانون على 73 مادة تتضمن العديد من التوصيات للوقاية من الفساد و مكافحته، إذ تُذكر المادة الثالثة بأهمية مراعاة عناصر النزاهة و الكفاءة و الشفافية عند توظيف مستخدمي القطاع العام ، و تجبر المادة الرابعة الموظفين على التصريح بممتلكاتهم و تشير المادة(9) أن الصفقات العمومية يجب أن تتم في كنف قواعد المنافسة الشريفة و الشفافية و تلزم الأعوان العموميين إعلان المعلومات المتعلقة بإجراءات إبرام الصفقات العمومية ، و أشارت المادة (37) لأول مرة في التشريع الجزائري للشراء غير المشروع بوصفه جريمة و بعقوبة سجن ثقيلة و غرامات معتبرة ضد كل موظف عمومي لا يمكنه تبرير و تقديم دليل على زيادة جوهرية لذمته المالية أو العقارية مقارنة بدخله الشرعي، و تشير المادة (15) إلى مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد بوضع بعض التدابير مثل تمكين وسائل الإعلام و الجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد مع مراعاة حرمة الأشخاص و كذا مقتضيات الأمن الوطني و النظام العام و حياد القضاء.

و قد جاء في الباب الثالث إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته حسب ما جاء في نص المواد 18 إلى 24 من القانون، و تتميز اللجنة باستقلاليتها المالية و بشخصيتها المعنوية، و تقدم الهيئة تقريرا سنويا لرئيس الجمهورية يتضمن تقييما للنشاطات ذات الصلة بالوقاية من الفساد و كذا مكافحته و ذكر النقائص المعالجة و التوصيات المقترحة عند الاقتضاء. و قد جاء في الباب الرابع تحديد العقوبات الواجبة في حق أعمال الفساد و التي تتميز بتشدها تجاه كل الأعمال ذات العلاقة بالفساد تصل إلى عقوبة السجن مع غرامات مالية كبيرة.

ما نلاحظه على هذا القانون أنه يعتبر تحسنا مهما في إقامة الإطار التشريعي لمكافحة ظاهرة الفساد، و على الرغم من هذا التطور، إلا أنه لا يزال يعتبر من وجهة نظر منظمة الشفافية الدولية متخلفا كثيرا عن مقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و كذا مقتضيات اتفاقية الاتحاد الإفريقي، خصوصا بإقامة حدود لاستقلالية جهاز الوقاية و مكافحة الفساد، كما أن مفهوم النفاذ للمعلومات لم يتم التطرق له بوضوح و تعتبر الإجراءات المتعلقة بالتصريح

بالممتلكات غير واضحة. و يلاحظ أيضا أن هناك تقييدا و تحجيمًا من دور المجتمع المدني و مشاركته واضحة و جلية من خلال الجريمة المدرجة و المسماة " القذف و التشهير" و التي من شأنها تثبيط المبلغين بالرشوة و الفساد.

إن مسألة فعالية القوانين مطروحة ضمن تنفيذها و تطبيقها بصرامة، فلا يكفي في الحقيقة إعداد قانون و التصويت عليه، بل يجب كذلك أن نضمن لها التطبيق الفعلي و الفعال طبقا للأهداف العامة التي يرمي إليها مفهوم دولة القانون. إن غياب تشريع و لوائح تنظيمية تتعلق بالنفاذ للمعلومات في الجزائر، يعد عائقا كبيرا أمام ممارسة الحق في الإعلام.

فإذا علمنا بأن للفساد تكلفة اجتماعية و اقتصادية باهظة، و أنه يعمل على تأخير عملية التنمية و تحقيق الازدهار للشعوب، و يقوض بناء الديمقراطية، و يقلص مجال دولة القانون و المؤسسات، فإن محاربتة تصبح مسألة جماعية و يجب أن تكون شاملة تمس جميع القطاعات و تضم كافة الوسائل الممكنة.

الخاتمة

إن مكافحة الفساد شرط ضروري لسلامة و فعالية الأنشطة الاقتصادية، كما أنه شرط أساسي لترسيخ المنافسة العادلة و خلق بيئة مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فإنه يتعين على الدول النامية و الجزائر على وجه الخصوص بذل جهود إضافية لتوفير متطلبات مواجهة الفساد المتمثلة في وجود دولة توفر الخدمات بمزيد من الفعالية و الكفاءة و الأمانة في استخدام الموارد العامة و حماية حقوق الملكية.

و من خلال ما تقدمنا بطرحه سابقا يتأكد لنا أن نقشي الفساد من شأنه أن يعطل كل برامج التنمية التي تعمل الحكومات على وضعها، و بالنسبة للجزائر تعد مسألة مكافحة الفساد أولوية في الظرف الراهن المتميز بوضع برنامج كبير لدعم النمو الاقتصادي الذي خصصت له الدولة مبلغ يتجاوز 60 مليار دولار للفترة (2005-2009) تتجه أغلبها لتمهية البنية التحتية و انجاز مشاريع هامة في قطاع الأشغال العمومية و بناء السكن، الأمر الذي يستدعي مزيدا من الحرص على أن تتم الصفقات العمومية في ظل الشفافية التامة و وجود أجهزة لمراقبة تنفيذ المشاريع و محاربة كل أشكال الفساد، من خلال وضع إستراتيجية طويلة المدى يشارك فيها الجميع من حكومة و إدارات عمومية و مجتمع الأعمال و وسائل الإعلام و مجتمع مدني كل على مستواه، لأن مسألة الفساد مسألة معقدة فمكافحتها تتم وفقا لجهود جماعية و ليست فردية. إن النجاح في تجسيد هذه المشاريع و التحكم في مصادر الفساد من شأنه أن يحسن نظرة المجتمع الدولي لمناخ الأعمال في الجزائر، و يسمح بجذب الاستثمارات الأجنبية و يشجع القطاع الخاص الوطني على القيام باستثمارات منتجة، الأمر الذي يسمح بتحقيق تنمية حقيقية مستدامة.

الهوامش

¹ جورج مودى ستاورت:

<http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0204.htm> (8-11-2006)

² علي وتوت، توصيف ظاهرة الفساد نقلا عن:

<http://www.annabaa.org/nbhome/nba79/019.htm>

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الفساد آثاره الاجتماعية و سبل مكافحته، نشرية 99/5، الكويت 1999.

⁴ عبد الفضيل محمود، من الفساد الأصغر إلى الفساد الأكبر، صحيفة السفير اللبنانية، 29 مارس 2000.

⁵ سوزان روز أكرمان، الاقتصاد السياسي للفساد، الفصل الأول من كتاب: و الاقتصاد العالمي، الطبعة 1، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، 2005، ص 50.

⁶ باولو ماورو، تأثير الفساد على النمو و الاستثمار و الاتفاق الحكومي : تحليل و مقارنة فيما بين البلدان، الفصل الرابع من كتاب و الاقتصاد العالمي، المرجع السابق، ص، 125.

⁷ علي وتوت المرجع السابق

⁸ نادر فرجاني، مكافحة الفساد مطلب أساسي للتنمية الإنسانية في الوطن العربي، نظام النزاهة العربي 2005، ص 16

⁹ Albert Honlonkon, « *corruption, inflation, croissance et développement humain durable, y a-t-il un lien ?* », in : mondes en développement, vol 31-2003-3, n°123, pp.89-106, p.90

¹⁰ صموئيل هانتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو، بيروت، دار الساقي، 1993، ص ص 89-91. نقلًا عن: عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق 2003 .

¹¹ عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح، المرجع السابق.

¹² جيليان ديل، اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الأوسط و شمال افريقيا: دور المجتمع الدولي في انجاح الاتفاقيات، منظمة الشفافية الدولية، 120 صفحة.

¹³ Albert Honlonkon, op.cit, p 94.

¹⁴ نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد: كتاب المرجعية، عمل جماعي، المركز اللبناني للدراسات، منظمة الشفافية الدولية، مطبعة تكنوبرس، بيروت، 2005، 308 صفحة.

¹⁵ سوزان روز أكرمان، المرجع السابق. ص 52.

¹⁶ فريترز ف. هيمنان، مكافحة الفساد الدولي: دور مجتمع الأعمال، الفصل الثامن من كتاب: و الاقتصاد العالمي، المرجع السابق، ص 225.

¹⁷ مؤسسة ضمان الاستثمار، المرجع السابق.

¹⁸ Mohsin Habib et Leon Zurawicki, « *effet de la corruption sur le commerce et les IDE* », rapport mondiale sur la corruption , 2005, p. 382 .

¹⁹ Heinz welsch, corruption, pollution et développement économique (Rapport 2005) p. 373

²⁰ Paul Collier et Anke Hoeffler, « *les coûts économiques de la corruption dans le secteur de la construction* », in : Rapport mondiale sur la corruption, 2005, transparency international , 2005, pp. 15 à 22

²¹ نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد : كتاب المرجعية، المرجع السابق، ص 214

²² Peter Eigen (président de transparency international) Introduction du rapport mondiale sur la corruption 2006.

²³ William D Savedoff et Karen Hussman, « *Pourquoi les systèmes de santé sont-ils prédisposés à la corruption ?* » in : Rapport mondiale sur la corruption 2006, Transparency international, Berlin 2006. pp. 4 à 16

²⁴ Pierre Abramovici, « *objectifs économiques et clientélisme : les enjeux dispendieux de la corruption mondiale* », in : le monde diplomatique, novembre 2000, pp.22-23

²⁵ سوزان روز أكرمان، المرجع السابق، ص 73.

²⁶ الفصل التاسع من كتاب : و الاقتصاد العالمي، المرجع السابق، ص 282.

- ²⁷ Daniel Kaufmann, « 10 idées reçues sur la gouvernance et la corruption », in : Finances et développement, FMI, septembre 2005, pp 41-43
- ²⁸ نظام النزاهة العربي، المرجع السابق، ص 74.
- ²⁹ Anwar Shah et Mark Schacter, « *Lutte contre la corruption : il faut rectifier le tir* », in : finances et développement, revue du FMI, décembre 2004, p.42
- ³⁰ La banque mondiale annonce une stratégie pour lutter contre la corruption, in « Nawafid, lettre d'information du groupe de la banque mondiale au Maghreb », Mai 2006, n°2
- ³¹ تشير إلى تقرير البنك الدولي للفساد يرتب الدول من الأعلى فسادا إلى الأدنى فسادا، إذا أن البلد الذي يحتل المرتبة الأولى هو الأكثر فسادا و البلد الذي يحتل المرتبة الأخيرة هو الأقل فسادا. أما إذا تم استخدام مؤشر الشفافية الدولية فإن الترتيب يكون من الأعلى شفافية إلى الأقل شفافية، فالبلد الذي يحتل المرتبة الأولى هو أكثر البلدان شفافية وأقلها فسادا و البلد الذي يحتل المرتبة الأخيرة هو البلد الأقل شفافية و الأكثر فسادا.
- ³² Mokrane Aït ouarabi, *La grande corruption se perpétue en Algérie*, El watan, 7 novembre 2006
- ³³ Banque mondiale, Pilot Investment Climate Assessment , Algeria Investment Climate Assessment , June 2002, in : <http://siteresources.worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588749/Algeria.pdf>
- ³⁴ A. Bénassy-Quéré, M. Coupet, T. Mayer, *Institutional Determinants of Foreign Direct Investment*, April CEPII, No de Papier 2005-05.
- ³⁵ Voir : Rapport sur l'investissement dans le monde 2005, www.unctad.org/fdi/report
- ³⁶ تشير إلى أن المصطلح الإنجليزي Good governance يقابله في اللغة العربية عدة مصطلحات منها : الحاكمية، و الإدارة الجيدة و الإدارة الرشيدة و الإدارة السليمة .
- ³⁷ Rapport 2006, Transparency international Algérie, pp. 154-158
- ³⁸ قانون رقم 01-06 مؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق 20 فيفري 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 14 الصادرة بتاريخ 8 مارس 2006، ص ص 4-15.